

المرأة العراقية والضغوطات التي تواجهها

نادية العلي

لقد ساهمت كل من عوامل اضطهاد الدولة والعقوبات الاقتصادية وثلاثة حروب في تشكيل وصياغة حياة النساء العراقيات للعديد من السنوات ومن الممكن أن تؤدي الدعوات إلى التحرر التي تتزعمها الولايات المتحدة إلى مزيد من الاضطهاد على المدى البعيد.

بارتداء ملابس معينة، وأن الفتيات العراقيات غير قادرات على ارتياد المدارس. ويجري الآن استهداف عدد كبير جدا للعراقيات المتعلمات على وجه الخصوص. والآن وتحت رعاية القوات الأمريكية والبريطانية نرى أن النساء يعانين من وضع شبيه جدا للوضع الذي عانت منه النساء في أفغانستان أثناء فترة حكم حركة طالبان.

هناك صورتان سائدتان إعلامياً للنساء العراقيات، إحداهما هي صورة المرأة العراقية البطلة، رمز العراق الجديد، عضوة البرلمان التي تقاتل من أجل حقوقها، وهناك الصورة

هناك أسطورة شائعة تقول بأن المجتمع العراقي هو مجرد مجتمع مسلم آخر شبيه بأفغانستان. فقد كان صدام حسين حاكما ديكتاتوريا قاسيا مستبدا، لكن نظام حكمه العلماني فتح المجال بشكل كبير للنساء لكي يصبحن متعلمات ويدخلن مجال العمل خاصة عندما كان العمل شحيحا أثناء فترة الرخاء الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي وأثناء الحرب الطويلة الأجل بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨). واليوم وبعد مرور أربع سنوات على الغزو الأمريكي، نرى أن النساء العراقيات غير قادرات على مغادرة منازلهن، ومقيدات بشكل كبير في تحركاتهن وملزمات

الأخرى المهيمنة وهي صورة المرأة المضطهدة الضعيفة المنقبة من رأسها إلى أخمص قدميها. والآن وبالطبع فالحقيقة أكثر تعقيدا وتنوعا. فمن الجدير ملاحظة أن تلك النساء اللاتي هن جزء من العملية السياسية الآن ممن يعشن في المنطقة الخضراء يعتبرن بعيدات جدا عن بقية المجتمع العراقي. إن ربع المقاعد البرلمانية مخصصة للنساء، لكن غالبية نساء البرلمان ليس لديهن أدنى اهتمام بحقوق المرأة. فهن أخوات وبنات وزوجات الزعماء السياسيين المحافظين. وهناك خمس أو ست عضوات في البرلمان فقط ممن يهتموا اهتماما جادا بالسياسة وبقضايا المساواة بين الجنسين.

تعمل الكثير من العراقيات الناشطات في الولايات المتحدة مباشرة مع الحكومة الأمريكية. فقد شكلت النساء اللاتي يعملن من أجل عراق حر، ممن شكلن بعد ذلك التحالف

النسائية والمنظمات الغير حكومية والمنظمات الأهلية المستقلة.

من السهل جدا تصوير التأكيد على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ المجتمعات الإسلامية بعد الصراع على أنه جزء من "المخطط الغربي" لتدمير الثقافة والقيم التقليدية. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في ظل سياق التدخل العسكري بقيادة أمريكا كما يحدث في العراق. أما الأشخاص الذين قد يكونوا متعاطفين مع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة ومسواتها بالجنس الآخر قد يعارضون بشدة انخراط المرأة في عملية البناء في مرحلة ما بعد الصراع، عند الإعلان عن أن ذلك هو أحد الأهداف الرئيسية لسلطات الاحتلال. ومما يدعو إلى السخرية أنه كلما علا صوت القادة السياسيين في الغرب وهم يهتفون من أجل حقوق المرأة أثناء احتلال العراق، تزداد ردة الفعل السلبية ضد حقوق المرأة على المدى البعيد. والصور الواسعة الانتشار للمجندة العريف ليندي إنغلاند وهي تنتهك السجناء العراقيين الذكور جنسياً في سجن أبو غريب تزيد من سوء ردة الفعل هذه فقط، حيث يتساءل العراقيون أنفسهم: "هل هذا ما تعنيه حقوق المرأة؟"

الدور الحيوي لنساء الشتات

والآن وبعد أن غادر الكثير من المتعلمين، للالتحاق بالعراقيين المتقدمين الموجودين بالفعل في المنفى بسبب صدام، فإن دور المرأة في الشتات ذا أهمية كبيرة من أجل مستقبل الدولة. ومنذ عام ٢٠٠٣ تنخرط النساء العراقيات في الشتات في النقاشات التي تدور حول المستقبل السياسي للعراق، والدور الأمريكي، ومكان المرأة في النسيج الوطني. لقد ركز بحثي بين النساء العراقيات الناشطات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والأردن على المستويات المختلفة للأماكن السياسية والموارد المتوفرة ضمن نطاق هذه الأماكن الثلاثة.

ومن غير المدهش أن العراقيات في الأردن مقيدات جداً من ناحية نشاطهن العالمي بسبب المساحات السياسية المقيدة للمجتمع المدني والظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية الصعبة التي تواجه اللاجئين في الأردن. ورغم ذلك، فالذي يدهشني أكثر هي القيود والحدود التي تقيد نشاط العراقيات اللاتي يقطن أمريكا بالمقارنة مع أولئك اللاتي

درست في كلية الصيدلة. وفي تلك الكلية كانت الإناث هن الأغلبية. "وكن يقلن كل ما هو سيء عن صدام. فقلت: "يجب علينا أن نقول الحق. لم يكن كل شيء سيئاً." لقد كانت بعض التصريحات التي أدلت بها منظمات المرأة العراقية التي تدعم الغزو للإعلام الأمريكي، ومن بينها الادعاء بأن النساء كن محرومات من التعليم بعد المرحلة الثانوية، من الواضح أنها سخيفة.

ولسوء الحظ فإن العديد من النساء العراقيات، عدا عدد قليل نسبياً من الناشطات العلمانيات داخل العراق، يبنين اختلافاتهن مع الناشطات العلمانيات القاديات معظمهن من الشتات كسباق بين الثقافة والمعايير "الحقيقية" من جهة، وبين فرض المعايير الأجنبية والأجندات السياسية من جهة أخرى. إن التوجه المعني بإشراك الحركة النسائية وحقوق المرأة مع الأجندات الغربية هو بالطبع ليس أمراً نادراً على العراق. ولكن استقطاب وخلق الاختلاف يعتبر أمراً ضاراً ضمن سياق الحرب والاحتلال.

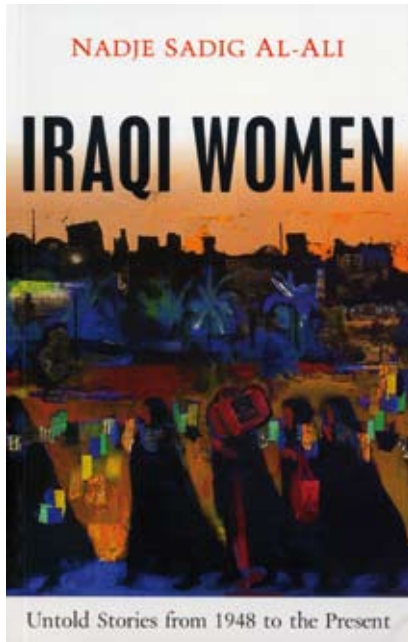
إنني أتابع عن كثب عمل شبكة "النساء اللاتي يعشن تحت ظل القانون الإسلامي". يمكن للنساء العراقيات أن يستفدن بشكل كبير من تبادل الخبرات مع النساء الموجودات في أماكن أخرى مثل البوسنة حيث أنهن مررن بتجربة ووضع مشابه. وللأسف فإن الجهات المانحة لا تهتم بتمكينهم من الاجتماع سوياً. فالنساء العراقيات يُرسلن إلى لندن أو واشنطن لتلقي التدريبات من قبل أخصائيين أمريكيين أو بريطانيين في "القضايا الجنسانية"، ومع ذلك لا توجد أي حكومة أو منظمة غير حكومية ترغب في تسهيل اللقاءات بين النساء اللاتي مررن بالفعل بتجارب مؤلمة متشابهة جداً.

إن تجربة العراق بعد عام ٢٠٠٣ تُظهر عيوب قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، الذي يحاول تعميم المنظور الجنساني فيما بعد فض الصراع وإعادة البناء. وإذا تم تطبيق القرار ١٣٢٥ على أي حال، فالقرار يعني ببساطة تعيين عدد قليل من النساء في الوزارات والحكومات. وفي العراق، وفي أي مكان آخر، يجب على القرار أن يشرك المرأة في الحكومات المؤقتة، والوزارات واللجان التي تتعامل مع جميع مظاهر الحكم المحلي والوطني، بما فيها السلطة القضائية، وعمل الشرطة، وحقوق الإنسان، وتخصيص الميزانية، والدفاع عن حرية الإعلام. ويجب أن هدف القرار أيضاً إلى تشجيع الجماعات

النسائي من أجل عراق ديمقراطي، دعماً هاماً لمساعي الحرب الأمريكية، و بالتالي حصلن على منح مالية من الولايات المتحدة لإنشاء المنظمات على الأرض. ومنذ شهر أبريل عام ٢٠٠٣ انتشرت المنظمات والمبادرات النسائية انتشاراً كبيراً في شتى أنحاء العراق. العديد من المنظمات مثل المجلس الوطني للمرأة، والمجلس الأعلى للنساء العراقيات، وجماعة النساء العراقيات المستقلات، وجمعية المرأة العراقية من أجل المستقبل، قد تأسست على يد نساء محترفات بارزات لهن علاقات وطيدة مع الأحزاب السياسية. وتم المبادرة بإنشاء العديد من المنظمات على يد العراقيات العائدات الناشطات اللاتي كن في الشتات قبل عام ٢٠٠٣. وبينما تأسست المنظمات وتمثلت على يد نخبة من النساء، إلا أن بعض منها له نظام عضوية شاسعة وأفرع في شتى أنحاء البلاد. وتدور أنشطة المنظمات حول المشاريع العملية والإنسانية مثل إدرار الدخل، والمشورة القانونية، النصح والرعاية الصحية وإسداء المشورة المجانيتين، بالإضافة إلى التعبئة السياسية. وهناك أيضاً ازدهار للجماعات والمبادرات النسائية المحلية التي تركز بشكل رئيسي حول الاحتياجات العملية المتعلقة بالأزمة الإنسانية المتصاعدة بالإضافة إلى الحاجة للتعليم والتدريب. وتسد العديد من المبادرات الفجوات الموجودة في الخدمات الاجتماعية والصحية الحكومية. أما القضايا الرئيسية التي ساهمت في تعبأة النساء سياسياً، وأكثرهن من المتعلمات القاديات من الطبقة المتوسطة، هي محاولة استبدال قانون الأحوال الشخصية التقدمي نسبياً الذي يحكم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال بقانون أكثر تحفظاً والمناقشات التي تدور حول الدستور العراقي، وخاصة فيما يتعلق بدور الإسلام وقوانين الأحوال الشخصية بشكل أساسي.

هناك توترات واضحة بين النساء العائدات من الشتات، خاصة أولئك المدعومات من أمريكا، وبين النساء اللاتي بقين في موضعهن تحت حكم صدام. كما قالت إحدهن لي: "لقد شاركت في ورشة عمل عن الدستور، وكانت هناك مشكلة كبيرة حيث كانت أغلبية النساء اللاتي شاركن قد عشن بالخارج لمدة أربعين سنة، وفوجئت جداً لسماح ما كن يقلن. فقد قلن إن النساء لم يكن لديهن حقوق من قبل، ولم يرتدن المدارس ولا الجامعات. فقلت لهن: "انظرن، جميع النساء هنا تتعدى أعمارهن الخامسة والثلاثين، وجميعنا حاصلات على شهادات جامعية. لقد كان تعليمنا مجانياً، وأنا

من عام ١٩٤٨ إلى يومنا هذا، دار النشر زد بوكس، شهر أبريل ٢٠٠٧. www.zedbooks.co.uk/book.asp?bookdetail=4111 وهي أيضاً عضوة مؤسّسة في مجموعة العمل سويا: التحرك النسائي من أجل العراق (www.acttogether.org)



غرارها منظمات النساء العراقيات والناشطات الأفراد في بريطانيا، حيث يوجد هناك أكثر من ٣٠٠ ألف عراقي.

إن تهديد الميليشيات الإسلامية الآن يتعدى أثمان الملابس والعمل على التفرقة الجنسية في الجامعات. وعلى الرغم من الخطابات الأمريكية والبريطانية حول الحقوق والتحرير، وبسببها إلى حد ما، فإن النساء قد دُفعن إلى الخلفية وإلى داخل منازلهن. ويجري الآن تهديد واستهداف النساء اللاتي يتمتعن بحضور عام بالقتل (كالطبيبات، والأكاديميات، والمحاميات، والناشطات في المنظمات غير حكومية، والسياسيات). وهناك أيضاً عصابات إجرامية عملت على جعل جو الخوف أسوأ من خلال خطف النساء مقابل دفع الفدية، أو الانتهاك الجنسي، أو للبيع في أسواق الدعارة خارج العراق.

ومن غير المدهش أن العديد من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات شخصية يتذكرن الماضي بحرقة وحنين إلى الوطن.

نادية العلي (n.s.ali@exeter.ac.uk)

محاضرة في علم الإنسان الاجتماعي في

معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة

إكسيتير في المملكة المتحدة، وهي مؤلفة

كتاب "النساء العراقيات: قصص غير محكية

يقطن بريطانيا. وعلاوة على ندرة المنظمات النسائية المستقلة في الولايات المتحدة - المستقلة عن كل من الحكومة الأمريكية والأحزاب السياسية العراقية - فالشيء الذي صدمني إلى الآن هو المجالات السياسية الضيقة نسبياً للنشاط العراقي داخل أمريكا على عكس المجالات الواسعة المدى من ناحية وجهات النظر السياسية وأشكال التعبئة والنشاط الموجودة في بريطانيا. وبينما توجد الانقسامات العرقية والدينية في كل من أمريكا وبريطانيا، فإن التواجد الكبير للأحزاب السياسية العلمانية في بريطانيا، مثل الحزب الشيوعي العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقي، قد ساهم في بناء التحالفات والمنظمات غير طائفية. وبالإضافة لذلك، فإن المناخ السائد بعد هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية قد ضيق المساحات السياسية والمصادر المتوفرة لمن لا يتفقون مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث ذكرت العديد من العراقيات التي أجريت معهن مقابلات شخصية في الولايات المتحدة أنهن يخشين إبداء معارضتهن للسياسة الأمريكية، وقد زادت خشيتهن أكثر بعد صدور القانون الوطني الصارم لعام ٢٠٠١. وعلى النقيض، فقد شكل المجتمع المدني المزدهر للمعارضين والمثقفين العرب، بالإضافة إلى حركة السلام القوية ضد الحرب والحركة النسائية المتنوعة، الخلفية التي ازدهرت على

١. www.wluml.org/english/index.shtml

٢. انظر المقال المكتوب بقلم جاي كيرك وسوزان تيلور في عدد نشرة الهجرة القسرية ٢٧

<http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ27/13-14.pdf>